

Distr.: General
17 December 2021
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 14 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرخة 28 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1322)، التي أبلغت فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى ردّه الوارد في الرسالة المؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1323)، التي أحاط فيها علما باعتزامي مواصلة تمويل أنشطة فريق الأمم المتحدة المكلف بدعم اللجنة المختلطة من الميزانية العادية. وفي هذا الصدد، أود إبلاغكم بمستجدات أنشطة اللجنة المختلطة وبأحدث ما حققته من إنجازات.

لعلكم تعلمون أنّ الأمم المتحدة كانت قد أنشأت اللجنة المختلطة من أجل تسهيل تنفيذ الحكم الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 عن محكمة العدل الدولية في قضية الحدود بين الكاميرون ونيجيريا ومنازعتهما الإقليمية. وقد واصلتُ تيسير تنفيذ هذا الحكم من خلال مساعيّ الحميدة وبدعم من الأمانة العامة للمنظمة.

وتشمل الولاية المنوطة باللجنة المختلطة دعم تعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة، وتسوية أوضاع السكان المعنيين بذلك، وتقديم التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة التي ينبغي اتخاذها. ومن بين الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ هذا الحكم انسحابُ نيجيريا ونقل السلطة إلى الكاميرون في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر 2003)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه 2004)، وفي شبه جزيرة باكاسي (وتلك عمليةٌ بدأت في حزيران/يونيه 2006 وتمت في آب/أغسطس 2008)؛ وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو 2007)؛ وانتهاء النظام الانتقالي الخاص الممتد على خمس سنوات وممارسة الكاميرون حقوقها السيادية بالكامل على منطقة باكاسي (آب/أغسطس 2013).

وقد أقرّت اللجنة المختلطة أيضاً كلّ التوصيات التي وضعها الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية (آذار/مارس 2011).

وخلال عام 2021، واصلت اللجنة المختلطة، برئاسة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد النظيف خاطر محمد صالح، مساهمتها في تنفيذ الحكم، بما في ذلك عن طريق دعم الحوار والاتصال بين الطرفين. وفي حين أن جائحة مرض





فيروس كورونا (كوفيد-19) ظلت تعرقل عمل اللجنة المشتركة، فقد امتثل الفريق للبروتوكولات المنقحة التي تنظم السفر الدولي والإقليمي لاستئناف أنشطة تعليم الحدود، بما في ذلك اجتماعات الوساطة مع الطرفين من أجل إيجاد تسويات لمجالات الخلاف المتبقية، وأعمال إقامة الأعمدة، التي أحرز فيها تقدم كبير، وعملية رسم الخرائط النهائية، التي استمرت عن طريق الاشتراك في العمل عن بعد.

وقد تمثل التقدم المحرز في إقامة الأعمدة في بناء 673 1 عمودا حتى الآن، وهو ما يمثل معدل إنجاز يبلغ حوالي 60 في المائة. ومن المتوقع أن تبدأ إقامة 327 عمودا حدوديا إضافيا في كانون الثاني/يناير 2022.

وفي آب/أغسطس 2021، اجتمع ممثلي الخاص مع فريق الأمم المتحدة القطري في الكاميرون لتحديث وإعادة تنشيط المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المخصصة لدعم المجتمعات المحلية التي تقيم على جانبي المنطقة الحدودية. ومن المقرر عقد اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري في نيجيريا في عام 2022.

وعقدت اللجنة المختلطة دورتها الثالثة والثلاثين في ياوندي في 19 و 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 برئاسة ممثلي الخاص. وخلال الدورة، تمت الموافقة على تسوية 14 نقطة من أصل 18 نقطة خلاف متبقية، وكرر الطرفان التزامهما الراسخ بتسريع الأنشطة الجارية. واتفق الطرفان أيضا على المواصفات التقنية لتسوية مجالين من مجالات الخلاف، ووافقا على اختصاصات ثلاث بعثات ستقودها اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود. وأوصت الدورة بتعبئة الأموال لاستكمال أنشطة تعليم الحدود وتنفيذ مشاريع اجتماعية واقتصادية تتوخى دعم المجتمعات المحلية المتضررة من عملية تعليم الحدود.

ولا يزال يتعيّن القيام بالأنشطة التالية كي تختتم اللجنة المختلطة أعمالها:

(أ) التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن المناطق المتبقية التي يتعين ترسيم حدودها من خلال إيفاد بعثات التقييم الميداني، بقيادة اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود، إلى المناطق المعنية؛

(ب) تيسير تشييد ونصب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصندوق الاستئماني الخاص بأنشطة تعليم الحدود؛

(ج) وضع الخرائط النهائية وإصدار بيان بشأن ترسيم الحدود؛

(د) تعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، والمراقبة الأمنية المنسقة على طول الحدود البرية؛

(هـ) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة تعليم الحدود؛

(و) تنفيذ استراتيجية الإنجاز عن طريق تسليم أنشطة اللجنة المختلطة تدريجيا إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل على الصعيد دون الإقليمي.

وأود الإشارة إلى أنه حتى عام 2003، كانت اللجنة المختلطة تموَّل بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. ثم بعد ذلك، وفي الفترة من عام 2004 إلى عام 2021، جرى تمويل أنشطة اللجنة المختلطة من الميزانية العادية. وقدّمت حكومات كل من أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والسويد وكندا والنرويج والنمسا دعما وظيفيا وتقنيا، حيث قدمت خبراء عسكريين وقانونيين. كما قدّمت حكومتا الكاميرون

ونيجيريا دعما لوجستيا، وتبرعَ البلَدان، وكذا ألمانيا، لفائدة الصندوق الاستئماني الخاص من أجل تنفيذ أنشطة تعليم الحدود. وفي الفترة الفاصلة بين عامي 2018 و 2020، ساهم الطرفان في هذا الصندوق الاستئماني بمبلغ 6 ملايين دولار.

وكما كان الشأن خلال السنوات الأخيرة، ونظرا لفعالية العملية من حيث التكاليف وللأهمية التي تكتسيها المهام المتبقية في هذه المرحلة من أجل المساعدة في الدفع قدما بالتنفيذ السلمي للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، فإنّني أعتزم طلب رصد موارد من الميزانية العادية لتمويل فريق الدعم التابع للأمم المتحدة خلال عام 2022.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**